

دعا الى تخصيص الجزء الأكبر لتوفير الأراضي ذات الخدمات

التويم لـ«الرياض»: تخصيص ملياري ريال للإسكان الشعبي خطوة أساسية لحل مشكلة الفقر

كتب - علي الرويلي

طالب المهندس يوسف بن محمد التويم (مهندس معماري) بتخصيص الجزء الأكبر من الملياري ريال والتي صدر قرار ولي العهد بتخصيصها للإسكان الشعبي في توفير الأراضي ذات الخدمات والبعد عن تكرار التجارب التي لم يحالفها النجاح في كثير من الدول، وأن يصب جانب كبير من تلك الأموال في تطوير التنمية وتعليم السكان

وقال المهندس التويم: تعتبر قضية الفقر مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بقضية توفير المساكن، فعندما توفر المسكن ومصدر الرزق نستطيع أن نقول إننا قضينا على مشكلة الفقر، فتوفير 2 مليار ريال للإسكان الشعبي تعتبر خطوة مهمة في جانب أساسي من مشكلة الفقر، والتي أصبحت تمثل الهاجس الرئيسي للمسؤولين والحكومة

وأضاف التويم: أعتقد أن قضية توفير المساكن من الجوانب ذات الأبعاد المؤثرة في عدم استقرار الشعوب وقد أدى عدم توفر المساكن إلى خلق كم هائل من المشكلة بعمق شديد، فتوفير السيولة المالية لا يمكن في أي حال من الأحوال أن يقدم الحل النهائي، وعليه يجب أن يتم التركيز على الدراسات والأبحاث حتى يمكن أن نقدم حلاً بشكل نهائي، وبهذا فإن توفير المسكن يرتبط ارتباطاً وثيقاً في مساعدة السكان ومشاركتهم في بناء تلك المساكن

وقال التويم: لقد قامت العديد من الدول في تجارب عديدة في هذا المجال ووجد أن توفير الأراضي مع الخدمات الأساسية كالكهرباء والماء والصرف الصحي هو الخطوة المهمة التي يمكن أن تحقق الحل الأنسب في هذا المجال، وعليه فإنني أرى أن يتم صرف الجزء الأكبر في كمية توفير الأراضي ذات الخدمات والبعد عن تكرار التجارب التي فشلت في كثير من الدول، كما أن التركيز على التنمية المستدامة هو من أهم العوامل الحقيقية للتخلص من قضية الفقر، وللأسف الشديد فإن قضية التنمية المستدامة هي قضية منسية بل هي قضية تكاد تكون مجهولة تماماً، وتعني التنمية المستدامة في الاستفادة من جميع الموارد المتوفرة في تلك المناطق والاستغلال الأمثل لها، حيث إن الموارد كثيرة جداً ومتنوعة وتشمل استغلال الموارد الطبيعية والبيئة المتوفرة ودعم المهن والحرف والاستغلال الأمثل للمياه والاستفادة من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وتجنب هدر الموارد، وأضاف: يمكن أن يتحقق كل ذلك بواسطة الكثير من الأفكار والبحوث التي تم الاستفادة منها

وقال المهندس التويم: إن بناء وحدات سكنية تستهلك كميات كبيرة من الطاقة والمياه لا تقدم الحل كما أن عدم التركيز على الموارد البشرية والظروف المتوفرة لا يمكن أن تحقق الحل للمشكلة، وعلينا أن نتذكر أنه منذ فترة قريبة كان السكان في جميع مناطق المملكة تعتمد اعتماداً كبيراً على الاستغلال الأمثل مما توفر لديهم، وقد عاش هؤلاء السكان مئات السنين دون أي دعم أو عون من أحد، وعلينا أن نتذكر أن ذلك لم يكن مستحيلاً أو مستبعداً بل هو واقع عاشه الكثيرون الذين مازالوا بيننا، وإنني أتمنى أن يتم التركيز على أبحاث البناء في المواد المحلية كالحجر والطين وهو إعادة تلك المهارات وتطويرها والتي أصبحت الآن متوفرة لدى كثير من الدول التي لم تكن تبني بتلك المادة أصلاً، وعلينا ألا ننظر إلى تلك المادة باستغراب أو حتى احتقار، وأن نستغل امكانيات الطاقة الشمسية والبحوث التي تم تطويرها في هذا المجال، ويجب أن نصب جانباً كبيراً من

تلك الأموال في تطوير التنمية وتعليم السكان وتدريبهم على حل مشاكلهم لأنفسهم كتعليمهم أساليب البناء وأساليب الزراعة وتوفير المصانع الصغيرة وعدم التركيز على الاعتماد الكلي على الوظائف الحكومية غير المجدية، وقد تفوقت الدول وتطورت بقدرة سكانها على الإنتاج، وعلينا أن نركز على وضع تلك الأهداف على نصب أعيننا وألاً نفترض أن المواطن السعودي قاصراً مقارنة بالمواطن الصيني أو الماليزي أو الياباني مثلاً ما لم نفكر برفع كفاءة إنتاج تلك المناطق واعتماد المواطنين على أنفسهم وتحفيزهم على الإنتاج فإن الحلول سوف تكون حلاً علاجية مؤقتة لا تخدم أبداً، بل قد تضر إذا أدت إلى خلق الإشكالية والاعتماد على الدولة.

وأوصى المهندس التويم بأن يكون لدى وزارة العمل خبراء وباحثين في مجال التنمية المستدامة من تلك الدول التي سبقتنا في إيجاد الحلول لمشاكل الفقر والتي تبدو المشكلة لدينا أقل بكثير مما لديهم، كما أن امكانياتنا المالية المتوفرة أفضل بكثير وأن استغلال هذه الفرصة السانحة بارتفاع أسعار النفط يجب أن لا تمر مرور الكرام.